ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417
- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
المجلد: 17 العدد: 03(2023) ص693-714

اصلاح التعليم العالي في العراق في ضوء التحولات العالمية

Iraq's Higher Education Reform in View of Global Transformations

أ. م. د. نوفل قاسم علي الشهوان
قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق
dr.nawfal_alshahwan@uomosul.edu.iq

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/07/19
تاريخ القبول:
2023/08/21

الكلمات المفتاحية:
- ✓ اصلاح التعليم العالي،
- ✓ رسوم التعليم العالي،
- ✓ التمويل الحكومي للجامعات،
- ✓ تمويل سلف الطلبة،
- ✓ تحرير الجامعات.

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى البحث في اصلاح التعليم العالي في العراق في ضوء التحولات العالمية. باستخدام التحليل الاستقرائي لوثائقيات معلومات هذه الظاهرة تفترض ان المشكلة مؤسسية تشريعية اكثر منها اقتصادية. تتطلب قرارات الاصلاحات مراجعة واقع التعليم العالي في العراق والمسؤوليات إصلاح في ضوء التجربة الدولية، في حال القرار بالإصلاح فعلا. توقف البحث عند قياس التقدم في محاولات الاصلاح التي تخلف معها التعليم العالي واتجاهاتها والتأكيد على التمويل، بداية لجملة من التغييرات اللاحقة. تقترح الدراسة طريقا للإصلاح في اعتماد الكفاءة العلمية والكفاية الاجتماعية بدلا من الرعاية المجتمعية، والتواصل العلمي العالمي، وموازنة للبحث والتطوير، ونتاجات الكادر العلمي والوظيفي، والتعاون الدولي المشترك في الاستثمارات البحثية.

Article info

Received
19/07/2023
Accepted
21/08/2023

Keywords:
- ✓ *higher education reform,*
- ✓ *higher education fees,*
- ✓ *government funding for universities,*
- ✓ *funding student,*
- ✓ *liberalizing universities.*

Abstract

In the light of global transformations the paper aims to investigate the reform of higher education in Iraq. Implementing the inductive analysis of the information documentaries of this phenomenon, it is assumed that the problem is institutional and legislative rather than economic one. Understanding reform decisions require a review of the reality of higher education in Iraq and the responsibilities in light of international experience, in the event that the decision to reform is actually made. The work stands at measuring the progress in the reform attempts that left behind higher education and trends. An emphasis is on funding, as a start for a number of subsequent changes. The research proposes a way of reform in adopting scientific competence and social competence instead of community sponsorship, global scientific communication, a budget for research and development, scientific and professional staff outputs, and joint international cooperation in research investments.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة

منذ تأسيس وزارة التعليم العالي في 1972 عقدت الندوة الأولى لإصلاح التعليم العالي في العراق عام1981 وكانت شكلية بعد تسييس الجامعات. بعد عشر سنوات فرض المجتمع الدولي الحصار الاقتصادي على العراق وطال الجامعات بالصميم علميا واقتصاديا ووظيفيا وتسبب بهجرة الكفاءات لثلاثة عشر سنة، عانى خلالها واقع التعليم العالي من مشكلات مزمنة عصفت به واحتاج الى اصلاحات جذرية (كاظم 2021، 1-12).

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 تدهورت كل أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على الواقع التعليمي والتعليم العالي في العراق وواجهت تحديات أمنية وسياسية واقتصادية باتت المؤسسات التعليمية معها تفتقر إلى مقومات التعليم (نوري 2009). عالجت احدى الأوراق العلمية المتخصصة اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في العراق في 2015، على درجة من الموضوعية والجدة (الربيعي 2015، 15-8)، تستحق التوقف والدراسة في ثمان وعشرين فقرة، منها تعظيم الموارد المالية للجامعات.

مشكلة الدراسة "وفرة الموارد المالية للعراق وفقر مستويات التعليم العالي الى الجودة والتنافسية العالمية وتزايد الطلب على التعليم العالي مع النمو السكاني". الهدف من الدراسة الحالية البحث في "إصلاح التعليم العالي في العراق في ضوء التحولات العالمية." تستخدم الدراسة اسلوب التحليل الاستقرائي لمؤشرات الواقع ووثائقه (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية 2023، خطابات الكتب المنشورة). تفترض "ان مشوار خمسين عاما على هذه المشكلة طبع التعليم العالي بقوالب مؤسسية ظلت تقليدية والعالم حوله في تغيير متواصل في التشريعات والتحولات الى الكفاءة الاقتصادية والعلمية."

تتناول الدراسة في المبحث الأول واقع التعليم العالي في العراق ومؤشراته، وتستعرض مسؤوليات الإصلاح في ضوء التجربة الدولية، والسؤال عما اذا كان قرار الإصلاح حقيقيا. وتتوقف عند قياس التقدم في محاولات الاصلاح التي تراجع معها التعليم العالي والبحث العلمي، ثم تتناول الانتقال الى الكفاءة الاقتصادية والتمويل. توصلت الدراسة عدة استنتاجات، أبرزها تعزيز الموارد المالية للجامعات بالتمويل الخاص للتعليم، وجدية الطلبة بالتعليم الممول بقروض لا ربوية على نفقة الطالب، وتعزيز الانفاق على البحث والتطوير والابداعات والتأكيد على التخصيصات العلمي بدل الادارية للكادر العلمي والوظيفي والتواصل العلمي والتجارب والتعاون المشترك مع الاقسام والجامعات العالمية. تقترح الدراسة طريقا للإصلاح الجذري يعتمد الكفاءة العلمية والكفاية الاجتماعية بدلا من الرعاية المجتمعية، والتواصل العلمي العالمي، وموازنة للبحث والتطوير، ونتاجات الكادر العلمي والوظيفي، والتعاون الدولي المشترك في الاستثمارات البحثية، اذا وفقط اذا تقرر الاصلاح الحقيقي.

2. اقع التعليم العالي في العراق

اصلاح التعليم العالي في العراق قرار كلي لا يُجزأ الى اختيارات، وحزمة لنهوض التعليم العالي الى التنافسية العالمية سبيلا للتنمية الاقتصادية من التغيير الفعلي الى التطوير الحقيقي ومن التقهقر الى الحوكمة. لعقود مضت من الحروب الى المحاصصة بين الأحزاب افتقد التعليم العالي جِدّته وقدرته على الاضافة العلمية العالمية وتراجع معاييره المحلية والدولية، فخلا من "التغييرات الاستراتيجية وطنيا ومؤسسيا (الربيعي 2022، 19-9).

واقع قد لا يدعو للتفاؤل، بعيد عن دوره في التنمية، قد تكون مجانية التعليم عاملا مضافا لعدد من اسباب التراجع. يتطلب قرار إصلاح التعليم العالي درجة من المسؤولية المجتمعية الى جانب قرار الحكومة، لمواجهة التحديات والفرص. مدخلات التعليم العالي أعمار

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ما قبل العشرينات تترشح بعد سنوات لسوق البناء والعمل، يحرص فيها القطاع الخاص وعدالة الفرص بين الجنسين على الاستفادة من التجارب الدولية. اصلاح التعليم العالي في العراق بحاجة ماسة لقياسه ودراسة تمويله اذا وفقط اذا اريد الاصلاح فعلا.

ازداد عدد سكان العراق من 24 مليون نسمة عام 2000 الى أكثر من 42 مليون نسمة مطلع 2023 (وزارة التخطيط العراقية 2023)، وازداد عدد الجامعات الحكومية والأهلية خلالها أكثر من ثلاثة أضعاف، ونمت أعداد الشهادات. ابتعدت مؤسسات التعليم عن مصنفات اليونسكو، وتراجعت معها المعلومات المعرفية والثقافية وحتى العلمية وتقنيات المعلومات العلمية الحديثة. يفتقد الخريجون الى سبل التعامل مع أسواق العمل، يقابلهم أعداد متزايدة من العاطلين، وجلهم لا يحسن مؤهل لغة عالمية غير العربية. بهذا وصم التعليم العالي بطاقات هائلة ضائعة في نظام غير موجه ضمن القطاعات، فأضحت الاصلاحات أمراً ملحاً.

نظام التعليم ينتج أبحاثا هائلة للتطوير تقوم على تحديث، قد وقد لا يفترض النجاح. أبرز مظاهر التحول النزوع الذاتي للتعليم والجذب حسب الرغبة أملاً بالشهادة أكثر من رغبة التخصص العمل، المعروف هو ان الشهادة غير مدفوعة التكاليف مع الاستعداد للعمل والتخصص. طبعا بعوامل بيئية واشتراطات على امل الاصلاحات في أسواق في أسواق العمل والنظم المالية مع امتلاك لغة عالمية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2021، الرابط)، لقطع الطريق على أساليب العمل الشكلية غير-الانتاجية والقضاء على الفساد.

أفقدت المحاصصة هذا القطاع هيبة الركن الجامعي وبعض سمعتها (تمام 2022، 15-17). وبدلا من الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير وزيادة عدد البعثات للمتفوقين والتأميم من المحاصصة وغلق ملف المهجرين واحتواء الابناء صحيا وتعليميا وتوفير كل سبل استمرار التعليم الشامل (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2021، 7-12)، توقف جودة التعليم العالي على عوامل مثل البيئة والبنية التحتية والقيادات التربوية والتدريسيين والمناهج الدراسية وفرص البحث وأنظمة المراقبة. واستنادا لتردي هذه العوامل المختلفة لجودة التعليم تتبين أسباب عدم تبوء التعليم العالي مكانة بين الأنظمة العالمية (الربيعي 10،2021-4). ومن الطبيعي ان يزداد عدد المؤسسات العليا العلمية والاجتماعية والانسانية والطبية والهندسية مؤسسة العلمية متجاوزا 110 في الألفية الجديدة، بيد ان الارتقاء النوعي للكفاءة والجودة يصعب تحقيقه. فالمخرجات بدأ يطرأ عليها سمعة تراجع نوعي علمي-معرفي قياسا بوجبات ما قبل القرن الحالي (محمد 2022، 1259-1275)، فبقي التعليم نمطيا ذا طابع شكلي اكثر منه تنموي.

ادارة المعرفة: مناهج التعليم تشكو من التقادم عموما (المهداوي 2020، 219-239)، وعناصر التعليم العالي الأربع، المعلم والمتعلم والمناهج والبيئة شاعت اضافة الدرجات على المعدلات، وباتت درجة النجاح 40، ثلاثون درجة لعموم الطلبة منها تمنح بالتوجيهات لرفع سمعة الأقسام وعشر درجات تقييم فردي للتدريسي، فباتت مهمة الطالب الحصول على عشر درجات، بشكل أو آخر. مع منح محاولات الاختبار مرتين وثلاث، وثقافة تحميل بعض المواد للمرحلة التالية، وهو عبور الطالب للمرحلة الدراسية الأعلى، يحصل على النجاح المضمون(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2021، 14-10).

لا يمكن تقدم نظام التعليم العالي بلا جودة وكفاءة، والجودة الشائعة تعمل على تراجع الطاقات وتناقص الأفكار المبتكرة والإبداعية وتدهور قدرات التوظيف. مع محدودية الوظائف والأعمال في اسواق العمل تؤشر خطورة فقدان التنمية البشرية لركائز التعليم والدخل. في الحقيقة عمل التعليم الالكتروني على تفاقم العملية بالمشاركات عن بعد، في الوقائع الافتراضية ومعها أنشطة المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل الالكترونية. أما الاختبارات فكانت البوابة لتقليص الجهود وبرامج التدريب العملي والتأهيل التطبيقي (السرحان 2014، 138-155). الحصيلة ضعف مدركات الفاعلية التعليمية وتراجع المطبوعات الورقية والكتب واعتماد المواقع ووسائط التواصل الاجتماعي في نقل المعلومات، مع ضعف آليات التقييم العلمي لنحو 80% من الطلبة وفقدان ترتيب معدلات النجاح.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

العراق بعد 51 عاما من انشاء وزارة للتعليم العالي يجد نفسه في وضع لا يحسد عليه وفي وضع يتميز بتدهور التعليم وخرابه (الربيعي 2022، 12-10). التعليم في العراق منفتح النهايات بلا خطة استراتيجية. تطلب هذا القطاع طائفة واسعة من السياسات والخطط في استراتيجية للتنمية. وزارة التخطيط حددت رؤيتها لبيئة اقتصاد العراق لعشر سنوات قادمة تستهدف انسان مُمَكن في بلد آمن في مجتمع موحد واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة وينعم بالعدالة والحكم الرشيد (وزارة التخطيط العراقية 2019، 15).

شهد التعليم العالي في العراق محاولات إصلاح كثيرة في السنوات الأخيرة. الهدف هو تحسين جودة التعليم والبحث العلمي لهدف نهائي هو الاستجابات الدولية اكثر من المساهمات في التنمية الاقتصادية. من أهم الأدوار التي يمكن أن تؤديها مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية هو تدريب وتطوير القوى العاملة الماهرة (UN-Department of Economic and Social Affairs and Sustainable Development 2023, 350). تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات التقنية اللازمة للنجاح في القوى العاملة، وتساعد أيضا في بناء قدرات الشركات والصناعات في الاقتصاد. بالإضافة لذلك يمكن أن تساهم مؤسسات التعليم العالي أيضا في التنمية الاقتصادية من خلال البحث والابتكار (رحيم و صالح 2021، 63-67). من خلال إجراء البحوث في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة، تساعد في دفع الابتكار وإنشاء منتجات وخدمات جديدة لتعزز النمو الاقتصادي. هناك طريقة أخرى يمكن أن تساهم بها من خلال الشراكات مع الشركات والصناعات. من العمل عن كثب مع الشركات، تساعد في تحديد المجالات التي يمكن أن يركز فيها البحث والتطوير على تلبية احتياجات محددة في السوق (سلمان 2015، 260-293)، وتطوير منتجات وخدمات جديدة، فضلاً عن إنشاء أعمال وصناعات جديدة.

وجهات نظر مختلف عليها حول التعليم العالي من بينها جودة التعليم وفعاليته. التعليم العالي الحكومي او الاهلي واحتياجات الطلاب لتحقيق حياتهم وطموحاتهم المهنية، وزيادة المخاوف بين التدريسيين بشأن الكثير من خريجي الجامعات غير الجاهزين كفاية للعمل. هناك من يعتقد أن النماذج التعليمية السائدة مرضية، ويصرون على أن مجانية الرسوم الدراسية تعكس اهتمام الدولة، رغم تزايد نفقات الدراسة على الأسر وانخفاض التمويل العام للتعليم والبحث العلمي (الشكل 1). الانفاق العالمي يتراوح بين 2% الى 7% من اجمالي الناتج المحلي. في المقابل هناك من يؤكد، ضمن التعليم العالي وخارجه، أن المناهج الدراسية غير مركزة لمتطلبات الحياة الوظيفية وانها أقل صلة بها مما ينبغي أن تكون. وأن العديد من أعضاء هيئة التدريس متمركزين حول الذات وأن الكثير من المسؤولين غير فاعلين، والإنفاق الأسري مفرط والتكاليف الدراسية تشير الى ارتفاع الأسعار وإلى عدم القدرة على إجراء إصلاح شامل (Sutin 2018, 18). ربما تقع الحقائق بين هذه الآراء، وهناك اختلافات كبيرة من جامعة في محافظة لأخرى في قطاع التعليم العالي العراقي. وفي معظم الحالات تثقل أسر الطلبة متوسطي الحال بتكاليف الدراسة الجامعية. بشكل عام، لا مبالغة بالقول بدور أساس للتعليم العالي في التنمية الاقتصادية من خلال تدريب وتطوير القوى العاملة الماهرة، والبحث والابتكار، والشراكات مع الشركات والصناعات، وتأدية دور مهم في دفع النمو الاقتصادي والتنمية في العراق. لذلك اعتمد العراق نظام بولونيا التعليمي Bologna Process في آخر الخيارات لوزارة التعليم العالي العراقية، وهو يتبع الاتفاقية الاوروبية 1999 يتمحور حول الطالب حول معايير التأهيل والمقارنات لتسهيل انتقال الطلبة بين الجامعات والدول (Nas News 2022, 12-12).

1.2 التعليم العالي المستدام والتنمية المستدامة

تراجعت مستويات التعليم بعد 2003 لكل المراحل والمستويات. الإشكال الرئيس من البيئة الخارجية للتعليم: شيوع الفساد وتسفيه الشهادات وتزويرها، وكلاهما يعزى الى غياب دور الدولة الفاعل وغياب فلسفتها؛ تشوه المشروع الوطني وبرامج التنمية؛ تراجع

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

القيم التربوية للتعليم؛ غياب الرؤية والارادة بريادة التعليم والانفاق على استثماراته العامة؛ غياب التخطيط عن سوق العمل؛ وغياب العدالة في الفرص والتحفيز والعمل (عبد الله 2022، 8-11).

تستعين التنمية المستدامة بأجندة ومنهجية التنمية للقطاعات وتحقيق الأهداف تبدأ بالقضاء على الفقر والجوع وأهداف الصحة والتعليم الجيدين والمياه والطاقة النظيفين وصفحات من العمل اللائق والنمو الاقتصادي والصناعة مع الابتكار، وتضيف لها أجندتان هما الحياة تحت الماء والمساواة بين الجنسين، ربما يمكن معالجتهما بعد تحقق التنمية المستدامة، يتقاربان مع فجوات التكييف بين اهداف التنمية الوطنية ونظيراتها الدولية (كبيش و صكب 2022، 171-194). لتحقيق اهداف التنمية المستدامة يرسم (الشكل2) مخطط الأداء لعام 2018 ولم تزل الى الوقت الحاضر:

1- تحقيق هدف القضاء على الفقر عند أقل من 100 بالمائة بقليل.

2- لم يزل نحو 60% من بؤر الجوع بعيدة عن سياسات الدولة.

3- نحو 40% من الصحة الجيدة والرفاه غير مستوفيان.

4- بعد تلك القطاعات يأتي التعليم وجودته بالمرتبة الرابعة بين الأهداف، ولكنه يؤشر تحقيق ربع هذا الهدف. على مستوى العراق هناك نقص في شديد بنسبة ثلاثة ارباع جودة التعليم وشموليته قاصرة عن التحقيق، وتؤكد تراجع التعليم.

جميع الأهداف الثلاثة عشر المتبقية متحققة بنسب بين 50% الى 75% وجميعها يعزى بشكل او آخر الى تراجع التعليم، مثل الصحة والمياه النظيفة والنمو الاقتصادي والمجتمع المستدام والعدل مع المؤسسات القوية. أما الصناعة المحلية فقد اصيبت بأعلى معدلات التراجع قاطبةً، وهبط اداءها الى أقل من 10%، وبمعدل لا يتجاوز 2% من اجمالي الناتج المحلي.

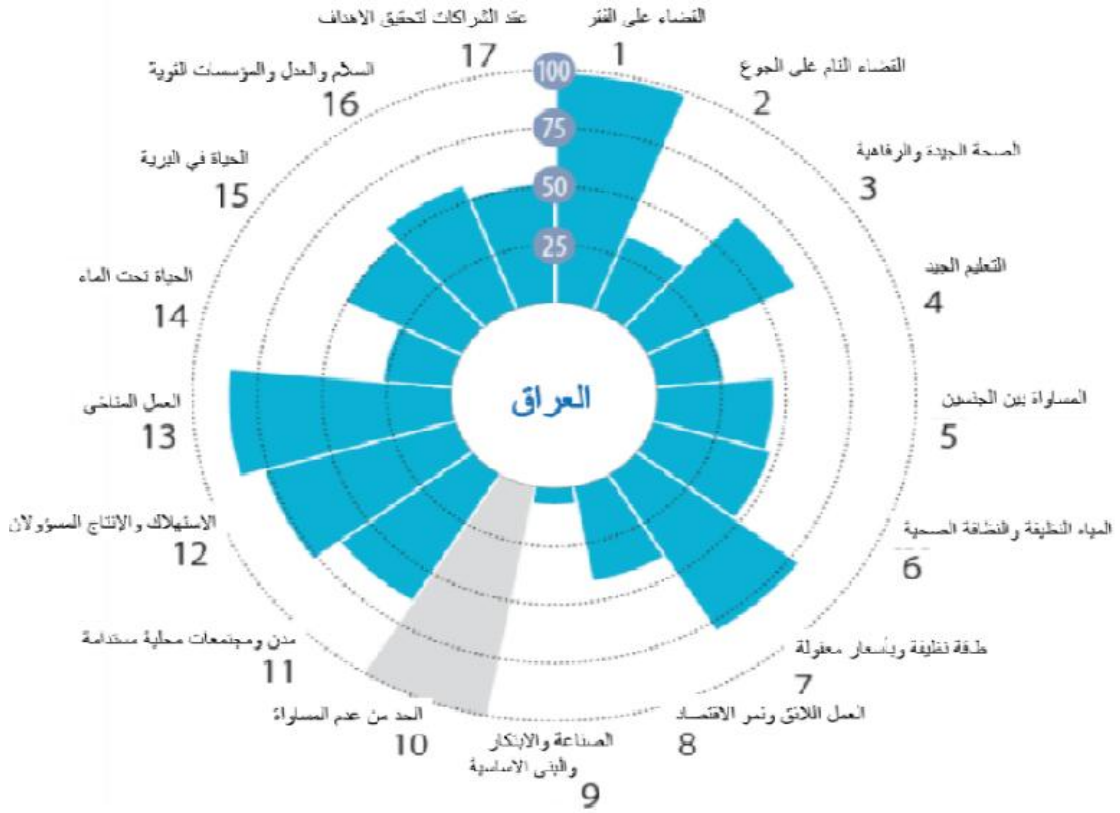

الشكل 2: مستويات الأداء الكلي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة للعراق 2018

المصدر: https://sustainabledevelopment.un.org/topics/sustainabledevelopmentgoals

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2 ادارة العلم والمعرفة:

البحوث والتأليف لم يكونا بالجودة المعهودة من قبل. فغياب التجديد لخطط الأهداف وتحسين الجودة والاضافات العلمية محدودة، وأحيانا معدومة في غالب الأقسام، وكذا أقسام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، فهي أفضل من عدمها ولكن لا يسعها التخطيط والتطوير، واحيانا على يكونان على الورق فقط (الماشي 2009، 122-152). تحقق تقدم سنوي لكنها تزداد تراجعا عن المحيط الإقليمي والعالمي، والمخرجات غير مؤهلة لإعادة بناء نظام التأثير، فتحول التعليم العالي من رسالة الى مهنة.

الكفاءة والكفاية: مع الاعتماد الريعي شبه الكامل تمضي الكفاية الاجتماعية موزاية للطبيعة الشرقية مع او بدون الكفاءة الفنية والكلفة الاقتصادية وليس بالكفاءة التنافسية والابداعية، بعيدا عن الابداع والتجديد وبيئة المناخ الاستثماري وادارة الاعمال الربحية. تحددت فرص الابداع مع تيسر الموارد الى جانب محدودية القيمة المضافة ونمو الدخل الحقيقي وتغلب القيم المادية والانانية والإثرة النفعية للمجتمع وللجامعات (الشمري و جياد 2018، 3-4). شاعت المحسوبية في كل شيء، ومعها الطائفية والحزبية والوصولية مدفوعة بالقيم الهابطة كالفساد المالي والإداري وسلطة ما فوق القانون.

عوامل النجاح: نظام التعليم العالي بحاجة للتنويع والتغيير والاصلاح لتعزيز طاقات العمالة وتجديد المناهج والمحتوى وأساليب التعليم والامتحانات باستمرار، ولامركزية الجامعات وشبكات تنمية المهارات والإرادة القوية. آلية الاندفاع الذاتي لنظام التعليم العالي مقرونة بالتعليم العالي المدفوع من وجهة نظر النظرية الحدية الكلاسيكية المتجددة. ترتبط عوامل النجاح بالنهوض بسوق العمل وزيادة التمويل المركزي وتخفيف التدخل المركزي في عمل الجامعات وفتح شروط المنافسة بين الجامعات على المراتب المتقدمة عالميا في الاعتمادية (عطوان 2017، 410-443). الهيكلة في الإدارة والجودة تحدث تغيرات في الحوكَمة لدى القطاعين العام والخاص، والأخير لا يختلف كثيراً في الكفاءة سوى بالاستقلالية. مع محاولة الجامعات اللحاق بالجامعات العالمية المتقدمة هو السبيل.

وبالرغم من تقلبات الاقتصاد غير النفطي يتوجب تنويع موارد التعليم العالي، يمكن تحقيق ذلك بالتفكير بالحافز الريعي الذاتي والتمويل الخاص. كذلك بالتدريب المهني والتقني وتحديث مستدام للمناهج والمحتوى وأساليب التعليم والامتحانات، وإنشاء شبكات لتنمية المهارات، مع خطة تجمع البيانات حول اتجاهات سوق العمل وتحليلها ونشرها. في سبيل النجاح هناك حاجة لتوسيع قدرة التكيف وجودة التعليم العالي أكثر استجابة للعالم المتغير والتمويل الذاتي الى جانب الدعم الحكومي لتلبية الاحتياجات المتنوعة للاقتصاد وربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي (أموزاي، علي (2023، 1-6). يتطلب تحويل السلبيات الى قوة بوجود الإرادة والتصميم للتغيير، مثلا الغاء قرار الصفر الجامعي، 12 درجة، للطلبة الذين لا يحضرون المحاضرات بالمرة.

3.2 التعليم العالي المدفوع

يتراوح الإنفاق على التعليم العام في العالم من 2% -7% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2020، وفي العراق ارتفع من 3.9% عام 1977 الى 4.7% عام 2016 من GDP، ونحو نصف ذلك تقريبا على التعليم العالي (البنك الدولي 2023). يفترض بالتعليم العالي ان يمضي إما مدفوعا بالتمويل الحكومي الكامل او مدفوعا بالتمويل الذاتي للوصول الى القيمة التسويقية للناتج العلمي. يعد الأسلوب الثاني مجديا، مقارنة بالتربية والتعليم الأولي والإعدادي. كل الجامعات الغربية تمضي بنظام اجور التعليم الجامعي، حيث تنتشل الكفاءة والإسهامات[1]. ادركت الاقتصادات منذ قرن مضى حقيقة المؤسسات العلمية بانها ليست خدمة عامة رغم أنها منفتحة

[1] مجتمعيا بعد سن الثامنة عشر يفترض بكل فرد يحقق انتاجية لبدء الطريق للمجتمع. علميا يعني بدء القدرة على العمل للإنتاج والانتاجية عمليا ومعرفيا. قاعدة ما أتي جاهزا فقد سهلا، لا تخطيط لسوق العمل وتخطيط العمل الفردي علما و/او تطبيق. في هذا السن يبدا بالتخطيط لتكاليف مواصلة التعليم العالي، الى جانب مشكلات الحياة التي تبدأ معه.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

للعامة، ولطلبة العلم من أجل العلم والعمل. عززت نظريات النمو الاقتصادي داخلي النشأة منذ عقود (Romer, P M, 1989,1-51; Romer, P M, 1986)، في كوريا وسنغافورة وماليزيا والهند وباكستان وافغانستان ورواندا، وجورجيا وأوكرانيا ثم الصين وتركيا وروسيا الاتحادية، بالاتجاه للكفاءة الاقتصادية. في العراق شاع تزوير الشهادات والوظائف وانحدار المنحنى العلمي وتحول طلب العلم من القداسة الى فرصة الوظيفية للدخل والى الكسب المادي. الهدف النجاح في الحصول على الوظيفة والدخل النقدي، بعيدا عن الإنتاجية ورسالة التعليم والمسؤولية الاخلاقية والمحاسبة. الحاجة ملحة لنظام يقرن الانتاجية العلمية والمعرفية بالأجور، ويحسب حقوق المعرفة العلمية والمعرفة المهنية لكل فرد.

يسود التعليم العالي اللايقين منذ مطلع الالفية، رغم انه أقوى أدوات صناعة المستقبل العلمي المعرفي (عبد الله (2021، 6/26). حذر البنك الدولي مطلع حزيران 2021 من تراجع التعليم في العراق ضمن تقرير من 140 صفحة. أزمة تواجه العراق تتعلق برأس المال البشري، تغذيها أزمة التعليم. يختص العراق بواحدة من أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة والأسباب سنوات طويلة من الصراعات، وغياب الاصلاحات، ومحدودية فرص الشباب، والاضطرابات الاجتماعية، والفساد الاداري (World Bank 2021, 1-146)، والتركيز على المظاهر بدل الجوهر.

الحلول تتركز في حوكمة الاقتصاد والمعرفة، وقانون للتعليم الأولي والعالي، يجعله محركا التنمية. تبدأ بالطالب فالمعلم والمناهج والبيئة، الرعاية الاجتماعية للتعليم والنظرية الحدية للتعليم العالي. وربط الكلفة بالمنفعة، لربط اجور التعليم العالي بالإنتاجية المعرفية، للطالب (حصيلة التعليم)؛ ومحركه (المعلم) والبنى التحتية المادية والتشريعية (مناهج التعليم وادواته) ومساره ورأسماله. هذه النفقات تتطلب فاعليتها التفكير بخصخصة اجور التعليم العالي. فاذا كان التعليم المجاني الابتدائي والثانوي واجبا على الدولة فهو تربوي، بينما التعليم العالي هو نظام اعداد بناة وقادة للمجتمع (علي 2021، ٢٧-٢٨/6).

الوجه الثاني لهذه السياسة غياب اسناد الدولة للطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل، وهم غالبا ما يتخرج منهم المتميزون. مبدئياً لا يمكن السماح بوجود طالب فقير في التعليم العالي، وفي العراق تحديدا. صندوق سيادي لا ربوي مع سن قانون القروض المكيفة لحين العمل. التعليم العالي المدفوع حل واحد لمشكلات عديدة هو الخيار الأنسب لحول التعليم العالي، مرهون بمأزق التنمية المفقودة. المفتاح للكفاءة والتنافسية والتطوير، اذا وفقط اذا توفرت النية والقرار الاقتصادي (علي 2008، 53-69). يحتاج سن القوانين التشريعية وانفاذها نحو سنة لا أكثر. التعليم الممول ذاتيا تعليم جاد لاقتصاد المعرفة وانتقال من كفاية اجتماعية عقيمة سائبة-النهاية الى كفاءة اقتصادية والكفاية مجتمعية.

في تقليص الفقر والفوارق الاجتماعية نجحت كل من ايران واسرائيل في استخدام التعليم للعبور والمستقبل بسياسات انفاق لا تقل عن 3.5% و5.6% من GNP رغم كل الظروف توافقا مع شروط المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي، ووضعت شروطا وسلاسل من الاختيارات للطلبة الملتحقين بالتعليم العالي مؤكدين التعليم هو اداة بيد الساسة في الدولتين (جمال 2021، 1-40).

في حال تطوير البنية التحتية والتمويل المالي المساعد والاعداد المشروط للطالب يتبقى من مزيات هذا الاصلاح إقران اشتراطه بضمانة انتقال المحاضر الى التطوير الذاتي والمواكبة العلمية مع التعليم المسجل، للأرشفة والاعلام والتقييم. اقران أجور التعليم بالإنتاجية وتطبيق النظرية الحدية لإنتاج وتطوير المعرفة خطوة قد تبدو قاسية للوهلة الاولى لكنها السبيل الحاسم للجدل حول مستقبل التعليم والتطور. المسؤولية تبدأ من الوزارة مرورا بالتخطيط وتتوقف عند اعلى مستويات الدولة التشريعية. فرضية وتخطيط وسياسة تؤشر المسؤولية، لإنهاء ضعف التعليم العالي وحصيلة تنموية محورية له، علما (وزارة العدل العراقية (2023، 6/26):

1) لم تتجاوز النفقات المخصصة للتعليم العالي 3.26 ترليون دينار أو ما يعادل 1.6% من GNP لموازنة 2023.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2) هذه النسبة موزعة 0.91 تشغيلية و 0.09 منها رأسمالية وهي متواضعة تماما للتعليم العالي.

3) تؤشر انخفاض الاهتمام به، والحاجة الى رفع التخصيصات لإعادة النهوض للبنى التعليمية الى 6% من الدحل القومي على أقل تقدير لمعالجة النهوض بالبنى التحتية والجودة والاعتمادية والبحث والتطوير.

4) يناظر ذلك النسبة المخصصة للإنفاق على التربية والتعليم 6% تحتاج الى رفعها الى 10% من الإنفاق الكلي لعام2023.

5) هذا الاتجاه نفسه للسنوات السابقة تقريبا، يؤكد احجام القرار عن التصدي للنهوض بالتعليم العالي.

6) تشدد التوجهات الحديثة للحكومة توجيه النشر المحلي عالميا ضمن المنصات المصنفة.

7) تشدد تعليمات ضمان الجودة وكفاءة الأداء العلمي الارتقاء بالمؤشرات العلمية للاكاديميين ورفع معامل التأثير للنتاجات العلمية والمجلات المحلية والارتقاء بالمستويات الى مستوعبات سكوباس وكلارفيت وثومسون رويتر واعتماد مؤشرات الباحث العلمي وبوابة البحوث وبابلون وأورسيد وغيرها.

8) هذا التضارب بين السياسات المرغوبة وحقيقة الاهتمام يعتريه العجز عن الانتقال بواقع التعليم العالي او ان التحولات ليست علمية البتة.

احد جوانب الاصلاح الذي يعالج عديد الاشكالات سابقة الذكر في اعلاه هو تبني سياسات جوهرية للانتقال الى الكفاءة العلمية مدفوعة الاجور ومعالجة الفقر لدى أسر الطلبة الذين تربو نسبتهم عن 25% من فئات المجتمع، تتضمن سن قوانين الاقراض متوسط-الاجل لذوي الدخل المحدود وبدون فوائد على القروض، باستثناء التكاليف الادارية البسيطة لقروض الطلبة (عبد النبي 2021، 1-30)، وتقترح كذلك جملة من الاصلاحات المكملة بعد قليل.

3. إصلاح التعليم العالي والمسؤوليات

ثلاثة ابعاد رئيسة لمسؤوليات الاصلاح في التعليم العالي، تبدأ بدراسة التحديات والفرص ثم تخطيطي مخرجات سوق العمل وتقدير دور القطاع الخاص في التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين.

3 .1 التحديات والفرص

جوانب ضرورية يتوجب النظر فيها لإصلاح التعليم العالي للعراق، مثل دور الإصلاح في التنمية الاقتصادية وأثره الحالي فيها والتحديات والفرص. لإصلاح التعليم العالي في العراق تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، وقد مهدت التغييرات التي تم إجراؤها على نظام التعليم الطريق لإحراز تقدم في مختلف القطاعات، مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية والتمويل. تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لإصلاح التعليم العالي في زيادة العمالة الماهرة. مع التركيز على تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، يكون الطلاب مجهزون بشكل أفضل لدخول القوى العاملة والمساهمة في النمو الاقتصادي، وبالإضافة إلى ذلك، يسمح تطوير البرامج والدورات الجديدة بتدريس مجموعة أكثر تنوعا من المهارات، وخلق قوة عاملة أعلى مستوى وقدرة على التكيف (Mahmud 2013,255-264).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تأثير آخر لإصلاح التعليم العالي هو تعزيز ريادة الأعمال. تقدم العديد من الجامعات الآن دورات في الأعمال التجارية وادارة وريادة الأعمال، مما يؤدي إلى إنشاء شركات ناشئة وفرص عمل جديدة. لا يفيد هذا رواد الأعمال الأفراد فحسب، بل يساهم أيضا في التنمية الاقتصادية الشاملة. ويؤدي إصلاح التعليم العالي أيضا إلى إحراز تقدم في البحث والتطوير. مع زيادة التمويل والموارد، أصبحت الجامعات الآن قادرة على إجراء المزيد من الأبحاث والتعاون مع المؤسسات الدولية. وقد أدى ذلك إلى تطوير تقنيات وابتكارات جديدة (Kaghed and Dezaye 2009, 71-77) والتي لديها القدرة على تحويل مختلف الصناعات وخلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي. بشكل عام، كان تأثير إصلاح التعليم العالي في العراق على التنمية الاقتصادية كبيرا، من خلال تزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة للنجاح في القوى العاملة وتعزيز ريادة الأعمال والبحث، يمكن ان يضع العراق على طريق التقدم والازدهار.

إصلاح التعليم العالي مسألة حاسمة عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية للعراق. فالتحديات والفرص التي تنتظره متعددة، ومن المهم معالجتها بإلحاح وبرؤية واضحة. أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها إصلاح التعليم العالي في العراق هو نقص التمويل (حسين 2008، 1-28). بقي الاقتصاد يكافح منذ سنوات، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم، وقد أدى ذلك إلى نقص الموارد للجامعات والكليات، مما كان له تأثير ضار على جودة التعليم الذي يتم تقديمه. التحدي الآخر الذي يحتاج إلى معالجة هو الافتقار إلى البنية التحتية، فالعديد من الجامعات والكليات في العراق بحاجة ماسة إلى الإصلاح والتجديد(بوطورة و الوافي 2022، 11-12) هذا له تأثير سلبي على بيئة التعلم وقدرة الطلاب على النجاح أكاديميا. بالإضافة إلى هذه التحديات، هناك أيضا فرص يمكن الاستفادة منها لتحسين التعليم العالي في العراق ودفع التنمية الاقتصادية. إحدى هذه الفرص هي إمكانية التعاون الدولي (يوسفي و بلمرداسي 2020، 1074-1084). من خلال الشراكة مع جامعات وكليات في بلدان أخرى، يمكن للعراق الاستفادة من الأفكار والتقنيات والموارد الجديدة. فرصة أخرى هي إمكانية التركيز على التدريب المهني وتنمية المهارات. من خلال تزويد الطلاب بالمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل، يمكن أن يساعد التعليم العالي في معالجة مستويات البطالة المرتفعة في العراق وتعزيز النمو الاقتصادي. بشكل عام، يعد إصلاح التعليم العالي في العراق قضية معقدة تتطلب نهجا متعدد الأوجه، ومن خلال مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص، يمكن خلق مستقبل أقوى وأكثر ازدهارا.

3. 2 مخرجات سوق العمل ودور القطاع الخاص

في اصلاح التعليم العالي ينظر الى كفاءة التعليم العالي في العراق الى مخرجات سوق العمل ودور القطاع الخاص في تأهيل متطلبات التعليم العالي. ومن أجل تعزيز الاصلاح بهدف التنمية الاقتصادية في العراق، من الضروري معالجة القضايا التي يواجهها سوق العمل. إصلاح التعليم العالي يقاس بالقدرة على تحسين نتائج سوق العمل والمساهمة في نهاية المطاف في النمو الاقتصادي. يمثل الوضع الحالي للتعليم العالي في العراق إشكالية، فقد ساهمت الموارد المحدودة المخصصة والبنية التحتية المتقادمة مع التمويل غير الكافي كما رأينا، في نظام يكافح لتلبية احتياجات الشباب وسوق العمل (الطائي 2023، 308-322). في الواقع، غالبا ما يفتقر الخريجون إلى المهارات والمعرفة اللازمة للنجاح في أسواق القوى العاملة الموجودة، ويكافح أصحاب العمل للعثور على مرشحين مؤهلين لشغل الوظائف الشاغرة. لمعالجة هذه القضايا، فإن إصلاح التعليم العالي ضروري مع تخطيط اسواق العمل. يمكن أن يشمل ذلك مجموعة متنوعة من التغييرات، تتراوح من زيادة التمويل والموارد إلى إصلاح المناهج وتحسين أساليب التدريس، والتركيز من بينها جميعا على الاهتمام بمواءمة مناهج التعليم العالي لتكون متلائمة مع احتياجات سوق العمل (ضمايرة و ضمايرة 2020، 195). من خلال الاستثمار العام في التعليم العالي المكرس لاحتياجات السوق، يمكن للعراق إنشاء قوة عاملة أكثر مهارة ومعرفة ومجهزة بشكل أفضل لتلبية احتياجات أصحاب العمل. في الوقت نفسه، من المهم التأكد من أن هذه الإصلاحات تتماشى مع احتياجات سوق العمل. وهذا يتطلب التعاون

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بين الجامعات وأرباب العمل في المجتمع وواضعي السياسات لتحديد المهارات والمعرفة الأكثر طلبا والتأكد من استعداد الطلاب لتلبية هذه الاحتياجات. بشكل عام، إصلاح التعليم العالي له القدرة على تحسين نتائج سوق العمل في العراق والمساهمة في التنمية الاقتصادية. من خلال الاستثمار في التعليم العالي ومواءمته مع احتياجات سوق العمل، يمكن للعراق خلق مستقبل أكثر ازدهارا للمواطنين.

فإصلاح التعليم العالي في العراق خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وللقطاع الخاص والتعليم الأهلي دور مهم في عملية الإصلاح هذه. تستطيع الجامعات الخاصة أن تكون مفيدة في تحسين الوصول إلى التعليم العالي في العراق، ويتوقع لها توفير التمويل لمبادرات البحث والتطوير، والتي يمكن أن تساعد في تعزيز الاقتصاد وتوفير الفرص للطلاب الذين لا يرغبون الالتحاق بالجامعات العامة مع القدرات المالية. هنا للتعليم الخاص دور منتظر في جودة التعليم، لا يستهدف الربح كمنافس للتعليم الحكومي، بل يستهدف الربح بعد/أو مع تحقيق التقدم في مستويات الجودة والاعتمادية الاكاديمية، مع وجود ضمانات قوية للاعتمادية من خلال وضع نظام محكم لضبطها، ويشمل الفئات الفقيرة، بخلاف ما تظن بعض الدراسات (الحسيني 2011، الرابط). إذ تقوم الحكومة بضمان التعليم على أن تتولى اجهزة قوية تشترك فيها الدولة مع المجتمع لضبط التعليم الربحي وضمان جودته على المستوى العالمي.

وقد تساعد في تحسين جودة التعليم وتقديم برامج ودورات متخصصة غير متوفرة في الجامعات الحكومية، ويساعد التمويل فيها أيضا في دعم مبادرات البحث والتطوير في العراق. يستخدم هذا التمويل لدعم البحث في مجالات مثل الطاقة والزراعة والرعاية الصحية والفقر. يؤدي هذا البحث إلى تقنيات وابتكارات جديدة تساعد في التنمية المستدامة للاقتصاد. علاوة على ذلك، تساعد مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي في خلق قوة عاملة أكثر مهارة، فالجامعات الأهلية قادرة على تقديم برامج ودورات تدريبية محدثة باستمرار مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الشركات والصناعات فيأتي الإصلاح من الداخل (Sutin 2018, 18). يساعد ذلك في إنشاء قوة عاملة مجهزة بشكل أفضل لتلبية متطلبات سوق العمل.

بشكل عام، يمكن أن تلعب مؤسسات التعليم الخاصة دورا حاسما في إصلاح التعليم العالي في العراق من خلال المنافسة وتساعد في سرعة الوصول إلى التعليم العالي الأفضل، وتحسين جودة التعليم، وخلق قوة عاملة أكثر مهارة، بحيث يدعم تمويل القطاع الخاص أيضا مبادرات البحث والتطوير التي تساعد في تعزيز الاقتصاد. ويتوجب على الحكومة تشجيع المزيد من مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

3.3 المساواة بين الجنسين

في السنوات الأخيرة، قطع العراق أشواطا كبيرة في محاولات إصلاح التعليم العالي، إدراكا منه لأهمية التعليم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، منها ضمان المساواة بين الجنسين في هذه الإصلاحات. عام 2013 ثلث ملاك التعليم العالي من حملة بكالوريوس و 40% ماجستير والربع دكتوراه، اقل من نصفهم اناث، موزعين في 20 جامعة حكومية و10 خاصة و 47 معهد تقني (ارفاد 2023، الرابط).

ازدادت عام 2023 الى 35 جامعة حكومية و45 جامعة وكلية اهلية، ارتفعت نسبة الاناث الى 108% لكل مائة رجل. ولكن نسبة الطالبات 40% مقابل 60% تقريبا طلبة، توصي الدراسات بتمكين المرأة الجامعة (مجيد 2023، 3). واجهت المرأة في العراق تقليديا عوائق كبيرة أمام التعليم والتقدم الوظيفي. غالبا ما تثبط الأعراف الثقافية والتوقعات المجتمعية النساء عن متابعة التعليم العالي، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الالتحاق ومحدودية الفرص للنساء في القوى العاملة. فأنشأت الدولة دائرة تمكين المرأة في رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات كافة نزولاً. التزمت وزارة التعليم العالي ايلاء إصلاح التعليم العالي في العراق الأولوية للمساواة بين

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجنسين لمعالجة هذه القضايا. ويشمل ذلك زيادة فرص حصول المرأة على التعليم والمسؤوليات وخلق بيئات داعمة تشجع المرأة على متابعة التعليم العالي والمهن. تمثلت إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم العالي في زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية (السعدي و خامس 2022، 292). يمكن للقيادات النسائية أن تكون قدوة ودعاة لتعليم المرأة والتقدم الوظيفي، مع جلب وجهات نظر وخبرات متنوعة إلى عملية صنع القرار. تتمثل الاستراتيجية الرئيسية الأخرى في توفير الدعم والموارد الموجهة للطالبات وأعضاء هيئة التدريس. ويشمل ذلك تمويل مبادرات المرأة والمنح الدراسية، فضلاً عن البرامج التي تعالج التحديات الفريدة التي تواجهها المرأة في التعليم العالي. من خلال إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في إصلاح التعليم العالي، يمكن للعراق إطلاق الإمكانات الكاملة للإناث ودفع النمو الاقتصادي والتنمية. ومن الأهمية بمكان أن يعمل صانعو السياسات والمعلمون والمنظمات معا لإنشاء نظام تعليم عالي أكثر شمولية في العراق.

أصبحت صناعة التعليم العالي فرعا مهما من فروع الاقتصاد الحديث وذات قيمة قد تفوق العديد من مجالات الصناعات التحويلية والتكنولوجيا العالية، في مجال الإنفاق، كما ذكر في المبحث الأول. تأثيرها غير مقاس وغير مستغل للنمو الاقتصادي كونه يسعى لجعل الشهادات العالية متاحة لكل من يرغب. "العراق يعاني من تردي التعليم، مقارنة مع ما في الاردن وتركيا وايران ومصر، ولجذب الطلاب من البلدان الأخرى، يحتاج إلى مؤسسات علمية معروفة دوليا تظهر نتائج بحثية عالية، وحرم جامعي جذاب، وبلد مستقر وامن فضلاً عن التواصل المستهدف لإنجازات التعليم العالي، وتسوده ازدواجية البرامج الدراسية وضعف التدريب الدولي وجمود المناهج وضعف البحث العلمي والتطوير والابتكار، ويعاني من تردي التعليم، مقارنة مع ما في الاردن وتركيا وايران ومصر" (الربيعي 2023، الرابط). هذا عدا التغييرات في التمويل، وزيادة المنافسة المحلية والدولية، وتدويل التعليم العالي والعولمة والاهتمام العالمي بالجودة والمعايير فتتغير المحتويات والطرق. كل هذا يؤكد بشكل خاص على الحاجة إلى الجودة ويشجع مؤسسات التعليم العالي على البحث عن تدابير منهجية جديدة لتحسين جودة الدراسات. يُعترف بضمان جودة الدراسات وتحسينها في عملية بولونيا كمجال ذي أولوية للنشاط.

4. التجربة الدولية في إصلاح التعليم العالي

في إصلاح التعليم العالي في العراق وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، من المهم النظر في الدروس التي يمكن تعلمها من التجربة الدولية. لكي يستثمر العراق بعمق في مجال التعليم العالي ودوره في النمو الاقتصادي، عليه دراسة الطرق التي تعاملت بها البلدان المختلفة مع التعليم. لعل أكثر ما يفيد أبعاد الموضوع الاحاطة بالتجارب المماثلة. تستهلها تجربة الهند بما يدعم العمل الحالي عن العراق. في الهند نمت الجامعات إلى ألف جامعة و 40 ألف كلية وعشرة آلاف مؤسسة، بنحو 37 مليون طالب و 1.5 مليون معلم، ثاني أكبر نظام عالي في العالم بعد الصين.

1) تناولت ورقة تلاك (Tilak 2020,54–66) أبرز معضلات التعليم العالي، وأشارت الى ان نظام التعليم العالي الهندي أصبح ديمقراطيا بتكافؤ الجنسين، مع معدل نمو اقتصادي مرتفع. لكن ربع الشباب، أي الفئة العمرية 18-23 مسجلين في الجامعات المفتوحة وعن بعد، وهي غير كافية لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام. أظهرت الأبحاث أن عتبة 40 في المائة على الأقل من الالتحاق ضرورية للدخول إلى المرحلة التالية من النمو الاقتصادي، "الإقلاع" تيلاك 57 لضمان مستوى مستدام من التقدم. التفاوتات

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بين الريف والحضر في التعليم العالي مرتفعة، وبين الأغنياء والفقراء كانت الأعلى ومتوسعة. الجودة والمعايير منخفضة، عدا قلة من المؤسسات، تنعكس في ارتفاع بطالة الخريجين، نحو 25-30 في المائة فقط منهم ممكنة التوظيف.

الحجم النسبي للقطاع الخاص في التعليم العالي في الهند ربما يكون الأكبر في العالم، ويميل إلى إزاحة القطاع العام كليا. لكنه غير منظم إلى حد كبير. يتسم نظام التعليم العالي برمته بالضعف وعدم فاعلية الحوكمة. نحو 16 هيئة تنظيمية في التعليم العالي، وعدم وجود تنسيق بينها. مع التوسع في كل من العام والخاص غير-المنظم، الانقسام الخاطئ في التعليم العالي هو الجودة مقابل الكمية أو التمييز مقابل الإنصاف. يجب أن تسعى كل جامعة بالضرورة إلى الجودة العالية. لا يوجد معنى لإنتاج كتلة كبيرة من الخريجين ذوي الجودة الرخيصة ، وهو أمر مفيد لا لسوق العمل ولا للمجتمع ككل. يجب على التعليم العالي إعداد الشباب للتنمية الوطنية وللمواطنة. قد يكون الاستقلال الكامل للمؤسسات الخاصة خطير تتطلب أنظمة التعليم العالي كلا من الاستقلالية والتنظيم. تتطلب جميع الجامعات درجة عادلة من الاستقلالية الوظيفية لتمكينها ولتوليد رأس المال البشري لعصر المعرفة وكذلك لإنتاج مواطنين ذوي شخصية وقيم.

التمويل: عانت جميع مؤسسات التعليم العالي في الهند من درجة عالية عدم كفاية الأموال تقريبا، والموازنات العامة في انكماش بسبب القدرة المالية للحكومة، والأكثر عدم رغبتها في ذلك الإنفاق، إذ مالت للاعتقاد بترك نظام التعليم العالي يمول ذاتيا من خلال رسوم الطلاب والقروض وزيادة مشاركة الشركات - القطاع الخاص، اعتبارا من 2018. أكثر من 380 جامعة خاصة، و 65 في المائة من الكليات ذاتية التمويل (بدون مساعدة) تمثل نحو ثلثي المسجلين في التعليم العالي العام وأربعة أخماس المسجلين في التعليم المهني والتقني. المعضلة الرئيسية الأولى التي يواجهها الكثيرون في التعليم العالي هي دور الدولة مقابل الأسواق، التعليم العالي العام أو الخاص. مع الليبرالية الجديدة للسياسات، أصبح صعود القطاع الخاص في التعليم العالي ونموه أمرا مهما. لكن الأسواق غير كاملة، ومخفقة، دعيت "التعليم بازارات" لرخصها في الهند وبعض الدول المتقدمة.

المعضلة الأخرى هي الرسوم والقروض، طرح مورين و ودهول (1989) منح أو قروض أو الضرائب؟ من يجب أن يدفع - الناس أم الحكومة؟ الجواب ليس الناس قبالة الحكومة. الناس يجب أن تدفع مستويات أعلى من الضرائب إذا أرادت الدولة تمويل التعليم العالي، أو كطلاب يجب عليهم دفع مستوى مرتفع من الرسوم و/أو الاعتماد على قروض الطلبة. في الحالة الأولى، يدفع المواطنون مقابل جيد بينما في الثانية يدفع الطلاب لأنفسهم - مقابل التعليم.

يعتمد مبدأ الضرائب على فلسفة جان جاك روسو (1761) الأخلاقية للعقد الاجتماعي: الجيل الحالي. تدفع الضرائب لصالح الأجيال القادمة، وبدلا من الضرائب يتم دفع الرسوم. مع تطور الحياة من يدفع هو المستفيد. على المستفيد أن يدفع. (في حالة الرسوم، يدفع الوالدان عموما ، بينما في حالة القروض، يدفع الطالب بنفسه مقابل تعليمه، كما لو كان التعليم هو كمنتوج فردي خاص تماما. التعليم العالي سلعة تنتج مجموعة منتجات، وأفضل أنظمة التعليم العالي هي تلك التي أنشأتها الدولة وتديرها وتمولها الدولة، وأحيانا يدعمها كرم المساهمات الخيرية والأوقاف الضخمة والاستثناءات قليلة.

عليه، أحد الدروس الرئيسية التي يمكن التعلم منها هي أهمية الاستثمار في التعليم العالي كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية. في العديد من البلدان، تم تحديد التعليم العالي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، حيث يساعد على إنتاج قوة عاملة ذات مهارات عالية يمكنها دفع الابتكار وريادة الأعمال.

2) تقدم دراسة اجتماعية حديثة تجارب المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والاردن بتفصيل رقمي عن مصادر تمويل التعليم الجامعي، في المملكة المتحدة مصادر التمويل: من الطلاب-الأعمال التجارية للجامعات-الحكومة-الجمعيات الخيرية (حسين 2022، 1-15). درس آخر يمكن تعلمه من التجربة الدولية وهو الحاجة إلى ضمان إتاحة التعليم العالي لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

خلفيتهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الدعم المالي للطلاب من الخلفيات المحرومة، وكذلك إنشاء برامج التوعية المستهدفة لتشجيع المزيد من الناس على متابعة التعليم العالي. من المهم أيضا النظر في الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسة الحكومة في تشكيل مسار إصلاح التعليم العالي في العراق، ويمكن لها توفير التمويل لمؤسسات التعليم العالي، ووضع معايير لجودة التعليم، ووضع سياسات تنافسية تحفز الجامعات على إعطاء الأولوية للبحث والابتكار.

3) والدراسات عن واقع التعليم العالي في البلدان العربية عديدة، تركز على دور التعليم العالي بسوق العمل، جميعها ذات تمويل حكومي لرعاية المجتمع (البرهمي 2022، 346-366؛ عكير 2021، 1-4؛ موسى 2022؛ المسهلي 2021، 248-287؛ سي الطيب 2020، 66-86؛ جمعة و عبد الرحمن 2021، 1-16). في جامعات بلدان الخليج العربي ذات المراتب المتقدمة عالميا ضمن الأفضل عربيا بتمويل حكومي لأن الدولة والمجتمع يرعيان التعليم العالي الكفء. ومن الجامعات الحكومية المتقدمة جامعة القاهرة الحكومية بسبب رسوم الدراسة، والتعليم فيها باللغتين العربية والانكليزية (موقع جامعة القاهرة 2023)، وكذلك الجامعة الأميركية الخاصة في بيروت برسوم اعلى بكثير وهما مصنفتان عالميا (يوني شيب، 2023). لصناع القرار خلاصة تفصيلية لمصادر التمويل الخاصة للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان واستراليا وسبل الاستفادة منها، نموذجا لأهمية التمويل الذاتي يعقبه الدعم الحكومي (العتيبي 1،2018-31). في نهاية المطاف، يمكن أن تكون الدروس المستفادة من التجارب الدولية في إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي بمثابة دليل قيم لواضعي السياسات وأصحاب القرارات في العراق (البو شيخي 2017) أثناء عملهم على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التعليم. من خلال التعلم من النجاحات والتحديات في البلدان الأخرى، يمكن للعراق تطوير نظام تعليم عالي قوي وفعال من شأنه أن يساعد في دفع النمو الاقتصادي والازدهار لسنوات قادمة.

4. 1 اصلاح التعليم العالي في العراق

يتوجب قياس التقدم فيه واتجاهه والتأكيد على التمويل في تحليل اتجاه إصلاح التعليم العالي.

قياس التقدم في إصلاح التعليم العالي

يعد إصلاح التعليم العالي في العراق حاسما في استراتيجية التنمية الاقتصادية. ونجاح هذا الإصلاح مرهون بالقدرة على قياس التقدم بدقة، وقياس التقدم ضروري لفهم تأثير جهود الإصلاح على نظام التعليم العالي والاقتصاد الأوسع، بخلاف السائد في السنوات السابقة. تتمثل إحدى طرق قياس التقدم المحرز في فحص واختبار الطلاب في برامج التعليم العالي. في حين أن الزيادة في الالتحاق والتخرج هي مؤشر إيجابي للتقدم، إلا أنها لا تكفي لقياس جودة التعليم المقدم. لذلك، من الضروري تقييم جودة البرامج ومستوى تعلم الطلاب. يمكن القيام بذلك من خلال الاختبارات الموحدة، وتقييم الدورات الدراسية، وردود الفعل من كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، مع عامل رئيسي آخر في قياس التقدم هو مستوى الاستثمار في التعليم العالي، فاستثمار الحكومة في التعليم العالي أمر بالغ الأهمية في توفير الموارد اللازمة لتحسين جودة التعليم وزيادة فرص الحصول على التعليم للإنسان وبناء المستقبل (القيسي 2008، 247-270). ينبغي أن يكون هذا الاستثمار مصحوبا بسياسات تضمن المساءلة والشفافية لضمان تخصيص الأموال بكفاءة وفعالية. علاوة على ذلك، يمكن قياس التقدم في إصلاح التعليم العالي بمستوى التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص. يمكن أن يؤدي التعاون إلى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تطوير البرامج ذات الصلة باحتياجات الاقتصاد، مما يضمن حصول الخريجين على المهارات اللازمة للمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية.

كل ذلك لا يعني شيئا مع تقاعس الطلبة عن جدية التعلم، وشيوع حالات الغش والمحسوبية والتراخي لمقاييس الاختبارات وغلبة الاعتبارات الاجتماعية مع حرية التعبير. لأجل ذلك يكون مراقبة التقدم في إصلاح التعليم العالي في العراق أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بخطط تقييم كفاءة الأداء. عبر تقييم جودة التعليم ومستوى الاستثمار والتعاون مع القطاع الخاص، يمكن للحكومة أن تضمن فعالية جهود الإصلاح في تحسين نظام التعليم العالي والمساهمة في الاقتصاد الأوسع.

تمويل إصلاح التعليم العالي

تتطلب مراجعة الإصلاح في العراق تقييم تمويل إصلاح التعليم العالي وقياس التقدم فيه، وترتقي أهميتهما برفع الموارد المالية العامة. ففي الوقت الذي تزمع فيه الدولة إلى التطور والمضي نحو الازدهار الاقتصادي، يكون من الأهمية بمكان اغناء الطلبة بالمعرفة والمهارات اللازمة للمساهمة في النمو. تمويل مثل هذه الإصلاحات يمكن أن يكون تحديا كبيرا، وإحدى المهمات الرئيسية التي تحول دونها محدودية الموارد المالية وتراجع اهمية التعليم في التنمية والاهتمام بها (نعمة و داخل 2019، 64 و 78). على الرغم من احتياطيات النفط الهائلة، لا يزال اقتصاد العراق يعاني، إذ يعيش ثلث السكان في فقر، وبذلك فالأموال المتاحة للحكومة للاستثمار في التعليم محدودة، بعد معالجة أهداف الجوع والفقر والنظام الصحي كما رأينا في المبحث الأول.

لمعالجة هذه المسألة يتوجب على العراق استكشاف خيارات تمويل بديلة. قد يكون أحد السبل المحتملة من خلال المساعدات والشراكات الدولية والعمل مع الدول والمنظمات. الاتجاه الحديث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببرامج التعاون العلمي والتوأمة بين الجامعات والاتفاقات ومذكرات التفاهم المشتركة، ومؤتمر تعاون مع اليونسكو والدعوة لتشكيل مجلس استشاري عالمي وتأكيد أهمية الشراكات مع المنظمات الدولية المعتمدة لتطوير وتأمين مستلزمات التنمية، وتسجيل أكثر من ألف وثلاثمئة زمالة ومنحة مجانية للطلبة العراقيين في جامعات العالم (Mohesr, 2021).

هذا يؤمن بعض التمويل اللازم لتنفيذ الإصلاحات الحاسمة. وقد يكون الخيار الثاني تشجيع استثمار القطاع الخاص في التعليم العالي (ميالة والقريشي 2015، 14-15 و 22-25) كما سبق القول. يشمل ذلك شراكات بين الجامعات والشركات الخاصة، أو إنشاء حوافز ضريبية لتشجيع الشركات على الاستثمار في التعليم. أخيرا، يمكن استكشاف إمكانية فرض رسوم دراسية للتعليم العالي في العراق . قد يكون نهجا مثيرا للجدل، إلا أنه يمكن أن يوفر مصدرا مهما لتمويل الجامعات، ومع ذلك يتوجب تصميم أية رسوم من هذا القبيل بعناية للتأكد من أنها لا تخلق حواجز مالية للطلاب من خلفيات محرومة، كما سنرى في الخاتمة. بصرف النظر عن النهج المتبع، من الواضح أن تمويل إصلاح التعليم العالي في العراق سيكون تحديا كبيرا. فوائد الاستثمار في التعليم عامة شاملة، والنهوض فيه مقرون فقط بالكفاءة الاقتصادية مع الكفاية الاجتماعية، يمكن اختصارها في الخاتمة، مشفوعة بتبويب معالجاتها (علي 2022، 4).

5. الخاتمة

لوحظ ان الاصلاح معضلة سياسية أكثر منها اقتصادية. فقد نهج التعليم العالي والبحث العلمي سياسة مركزية من الوزارة. لم يحظ بمنظور استراتيجي لنظام التعليم والقيادة، غاب تخطيط العلمي للوزارة مع التغيير السياسي للوزير الذي يتبع الحزب الذي يرشحه، وبالتالي غاب تحقيق أهداف تنموية لسنوات. هبطت مؤشرات التعليم عن السابق وعن النظراء في المنطقة والعالم. بقيت الجامعة وعلى مسؤوليتها عملية اعداد نظام التعليم السابق مع توجهات الوزارة. لم تتدخل الحكومات المحلية في خطى التقدم مع النمو السنوي للشباب المتزايد. غاب التخطيط بعيد المدى وتراجعت وحدات تكنولوجيا المعلومات واستحدثت أقسام لضمان الجودة وتقييم كفاءة الأداء للتقييم

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

السنوي، وساد التعليمي المجاني وبجانبه الدراسات المسائية مدفوعة التكاليف، وتراجع تأليف الكتب المنهجية واعتمدت الملازم متعددة المراجع للدراسة، وفيما يأتي عرض للاستنتاجات والمقترحات من فصول البحث وثنايا متنه.

تغيير كمي: تشهد الجامعات العراقية اعدادا سنوية متزايدة للطلبة الملتحقين الصباحية والمسائية أملا في الحصول على الشهادة على حساب التفوق العلمي، مع تزايد اعداد الطلبة في الشعبة الواحدة.

العلاقات الاجتماعية: تطغى العلاقات الاجتماعية للطلبة مع التدريسيين على الحرص العلمي ضمن مجالات البيئة والفحوصات والاجهزة الاختبارية والتعليمية مع وسائط التواصل الاجتماعي التي لا تنمي الحرص الكفاءة.

النظام المحاسبي: التفرغ العلمي مع اللقب محدد رئيس لساعات العمل، مع الساعات الاضافية والنصاب. ودوام العمل محدد كأي وظيفة ادارية. والانفاق على البحث العلمي للإيفاد ونشر الكتب المنهجية والخبرات وتحديث الاجهزة والوسائط المختبرية، وعودة المراجع الورقية الى جانب الالكترونية مع الغاء مجانية التعليم.

اللغة الانجليزية: لم يتخذ قرار المواكبة العالمية باللغة الاجنبية تدريسا وتعاملا واختبارا. تحتاج الاصلاحات الى اعتماد نصف المواد بالإنجليزية للإنسانيات و70% الى 100% للعلمية والاجتماعية، ولا يمكن عد التعليم عاليا بمعدلات قبول تقل عن درجة الجيد، ودون المتوسط للمعاهد.

المهارات والرغبة الحقيقية بالتعليم العالي: الرغبة مرتفعة للجميع، ومن غير الطبيعي مواصل التعليم العالي برغبة الأسر ولا الطلبة، بل برغبة استحقاقات الدولة. ما خلاها افراغ للتعليم العالي من تحقيق اهداف المجتمع. الجامعة بوابة لتخريج القدرات العالية وليس للعاطلين او المخفقين في تلبية اسواق العمل.

جهاز التخطيط: يسبق كل تلك القوانين ركن من الخبراء المتخصصين في التخطيط وليس من الموظفين.

السبيل الى التغيير: مدخلات التعليم العالي بالكفاءة التنافسية وخرجاته لتلبية احتياجات اسواق العمل المخططة، ونبذ المطالبة بالوظائف المقنعة، ويحسب للإنتاجية كما يحسب لنظام الصيرفة.

تسليف الطلبة: لأغراض الانفاق على التعليم العالي، ورفع العبء عن كاهل الأسر، وخاصة محدودي الدحل، لحين فرص العمل في ضوء الكفالة والكفاءة والفاعلية، والاجابات باستمرار على السؤال: هل تخرج الوزارة طلبة تأهلوا تأهيلاً علميا يجعلهم قادرين على التنافس على الوظائف! الدراسات اشارت الى ان أكثر من 70% من المتخرجين أو يزيد يفتقرون للكفاءة للتعيين. فسوق العمل يحتاج الى وساطات وعلاقات اجتماعية لا غير. أما البعثات والارسالات الدراسية فهي الأخرى كذلك عن طريق الأحزاب والجهات، في غالبيتها.

الموارد البشرية: عندما يشار الى الاستثمار البشري يكون اولا عاملا اساسيا في التنمية البشرية ثم يكون الانفاق عليه انفاق على الاستثمار البشري. الاسر القادرة على الانفاق على التعليم الجامعي هي اسر مستثمرة اما غير القادرة فيتم دعمها افتراضا بقانون يحمل الطالب الاقتراض بكفالة الأسرة. تفترض خطة الاقراض التسديد بعد التخرج والحصول على العمل. وهذه الحالة تتطلب وجود قاعدة معلومات وبيانات دقيقة بسجل وارقام الاسر الفقيرة الراغبة ضمن الحكومة الالكترونية. وهذه تجربة تحتاج الى دراسات وتطبيق من اجل النهوض بالموارد البشرية والقضاء على البطالة المتعلمة.

واستنادا الى نتائج المبحث الاول تقترح الدراسة الحاجة الى قسم لتكنولوجيا المعلومات للموارد البشرية والمعلوماتية لكل كادر، وتقترح خصخصة اجور التعليم الجامعي والشروع بالتمويل الذاتي للجامعات في غضون عامين الى جانب التمويل الحكومي، وعدد من المقترحات، منها:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1) تعزيز نسب الإنفاق على البحث والتطوير للمشروعات والمشاركات العلمية المختلفة وتطبيق التخصص العلمي في المسميات.
2) اعتماد مبدأ الجدة والحداثة novelty والاضافة العلمية للبحوث المحلية المنشورة عالميا اساسا لقبول كافة الابحاث والدراسات، ركيزة أساسية لضمان الجودة والاعتمادية.
3) التركيز على قطاع النشر العلمي وهو الاساس في الترقيات والتطور العلمي والنشر العالمي وتسجيل الاختراقات العلمية ودعم الإنفاق على البحث والتطوير.
4) مغادرة التعليم العالي لحالة الترف وحرق الوقت الى منصة لانطلاق العلوم وتخصيص نسبة من درجات التقييم السنوي على الحضور والاختبارات وتسجيل (تصوير) المحاضرات، واقرار نظام لسياقات عمل ومنح شهادات الإسهام والتقديم وتمييزها عن شهادات المشاركة بالحضور.
5) اصلاح التراجع في نظام التعليم واعتماد خطة علمية تناسب سوق العمل، وانشاء صندوق سيادي استثماري للتعليم والتعليم العالي، وإطلاق شركة قابضة ذات قوانين شديدة في سلامة النزاهة والاستلال والامانة والسيطرة علي الجودة والاعتمادية للجامعات والمعاهد.
6) اعتماد الكفاءة العلمية والتخصص والتنسيب واعتماد المناصب دون مستوى العميد بلا مخصصات، أسسا لمحاربة الترهل الاداري وتقليل العلاقات الاجتماعية او السياسية في العمل.
7) تشمل خصخصة الأجور السنوية لكل طالب وطالبة مواظبان على الدوام.
8) تحول التعليم الى اللغة الانكليزية لكل التخصصات الانسانية والاجتماعية، جزئيا لبعضها المختصة بالعربية، أسوة بالعلوم الصرفة، والقرب من العالمية بلغتها ومناهج مطورة في التدريس والاختبار.

في المطاف، تتم معالجة مشكلات اجتماعية كثيرة في التعليم المجاني. ما جاء سهلا ذهب سهلا. بناء القدرات لا يعني الحصول على الوظائف وفرص العمل وان كان هو هدفها بالأصل، لكن بقدر ما يعني امتلاك مهارات عمل وطاقات فكرية وعلمية و مهارات تطبيقية تعين صاحبها في حياته العملية الوظيفية والمجتمع من بناء الثقة بالنفس. ان تطوره فيها يعتمد على ابداعه واسهامه في الحياه العملية بصورة افضل ومن خلال الابداع. تأتي اهم روافد تقدم المجتمع وتنحصر مفاهيم البطالة الى اضيق الحدود مع الظروف الصحية والنفسية فقط. عندها، ينخفض فيه إنفاق الأسر على التعليم العالي الى أدنى الحدود، ومعه الإنفاق على مستلزمات البحث العلمي، بالنسبة للتخرجين. من سبل الإصلاح التعليم المدفوع يقتضي حضور الطالب برغبة بالتعلم والمنافسة والتأهيل، وتقترن الرغبة استجابة للاحتياجات المتوقعة لأسواق العمل. تختفي حالات التظاهر والمطالبة بالوظائف الحكومية، خاصة اذا انتشرت وظائف الأعمال لدى القطاع الخاص، شركات ومؤسسات ومصانع.

الطريق إلى الإصلاح: بينما يتطلع العراق إلى مستقبل للتعليم العالي من الواضح أن الإصلاح ضروري من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية، واستعادة مكانته السابقة قبل عقود. النظام الحالي لا يزود الطلاب بالشخصيات والمهارات والمعارف التي يحتاجونها للنجاح في عالم سريع التغير. من أجل معالجة هذه المشكلة، يحتاجون إلى التركيز على أربعة مجالات رئيسية، كما سبق القول: المناهج الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس، والبنية التحتية وتمويل الانفاق على البحث العلمي. أولا، يتوجب تحديث المناهج لتعكس احتياجات الاقتصاد الحديث. وهذا يعني دمج المزيد من المهارات العملية، مثل ريادة الأعمال والابتكار في المناهج الدراسية، كما يعني أيضا ضمان وصول الطلاب إلى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أحدث التقنيات والموارد. ثانيا، يتوجب أن تكون هيئة التدريس أكثر تنوعا وتأهيلا، حاليا هناك نقص في المدرسين المؤهلين والخبرات العالمية، واعتماد اساليب الخطاب لا القراءة في منابر المحاضرات واللقاءات، مما يعيق تحسين جودة التعليم. نحن بحاجة إلى جذب المزيد من المحاضرين المؤهلين من جميع أنحاء العالم وتزويدهم بالموارد التي يحتاجون إليها للنجاح. ويتوجب تحسين البنية التحتية، إذ تفتقر العديد من الجامعات إلى الموارد الأساسية مثل الكتب والملازم الدراسية الحديثة المتطورة وتحتاج المختبرات الوصول إلى الإنترنت السريع الجيل السائد عالميا وأجهزة العرض في القاعات وجميع المحاضرات. هذا النقص يجعل من الصعب على الطلاب التعلم وعلى المعلمين التدريس. والتعليم العالي بحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية لضمان وصول الطلاب إلى الموارد التي يحتاجون إليها للنجاح، فشبكة تقنية المعلومات المتطورة تحجب الواقع غير المرغوبة أو الترفيهية، وتقدم خدمات الطباعة المنتشرة في جميع الأقسام برصيد البطاقة التعريفية للطالب، المستخدمة لإذن الدخول والاستعارة والاشتراكات. رابعا آلية فاعلة لتطبيق المشاركات من قبل الأقسام، والانفاق المدروس على المختبرات والتجارب من ادارات الكليات والمراكز، مع طباعة البحوث والكتب على نفقة المحاضر.

في الختام تتطلب المناهج التركيز على التخصصات وفق سياسات واضحة واهداف وطنية محددة للتعليم العالي، بعيدا عن التعاميم الدولية وخدمات المجتمع وآليات تمكين الطفل والمرأة وحقوق الانسان والتعايش السلمي ومبادئ التنمية المستدامة التي هي مهمات المدارس الثانوية، والانتقال من التعليم الى التعلم بالابتعاد عن اللغات الأجنبية غير الانكليزية واعتماد الطالب المتحدث لا الكاتب فقط والواقف لا الجالس في التعبير، وخلع اعطاء الدرجات والعلاقات الاجتماعية مع المحاضرين، وفصل أندية الطلبة عن الملاك ومنع حفلات التخرج غير الرسمية والسفرات غير العلمية. إذا أريد تعزيز التنمية الاقتصادية في العراق، فالحاجة ماسة إلى إصلاح نظام التعليم العالي. وهذا يعني تحديث المناهج، وجذب المزيد من المعلمين المؤهلين، والاستثمار في البنية التحتية ورعاية البحث العلمي. من خلال القيام بذلك يمكن ضمان استعداد الطلاب لتحديات القرن الحادي والعشرين وقدرتهم على المساهمة في التنمية العلمية والاقتصادية للعراق.

التمويل الذاتي لمرحلة ما بعد الدراسة الاعدادية يحول دون استهانة الطالب بالدرجات الصغيرة او عدم النجاح، بل وعدم التنافس على التفوق. الطالب يدفع رسوم دراسة مجزية كأي طالب اجنبي ما وراء البحار. الطلبة الفقراء الراغبين بالتعلم يستفيدون من نظام اقراض مصرفي للدراسة، يتم استيفاءه بعد التخرج والحصول على وظيفة عمل، بموجب ضوابط الحكومة الالكترونية. تدفع بأقساط تتناسب عكسيا مع طول مدد التسديد.

الانضباط شرط لازم لدخول التعليم العالي والمواصلة. لا مكان للتفرغ الاجتماعي فيه بل للقدرات وتنمية المواهب الفكرية والعلمية. تندرج في السير الذاتية للطلبة وعلى الشبكة الداخلية للمؤسسة، ليجري تبادلها مع المؤسسات ذات الصلة بموافقة مسبقة من الطالب. مع هذه البيئة وفقط بهذه الشروط تستوفى تتحقق الاسهامات المحلية عالميا ودخول العراق منتجا مصدرا.

لتعزيز الاهتمام بمستقبل التعليم العالي والبحث العلمي استعرض هذا المقال البحثي جوانب موضوعية للتحليل والسياسة، ورفع مستوى الأداء بتبويب معالجات الواقع: التواصل العلمي والتجارب وخدمة المجتمع بالكوادر العالية؛ موازنة للبحث والتطوير؛ الملاك العلمي والوظيفي؛ التعاون مع الاقسام واستثمار الامكانيات البحثية. للعراق موارد مالية وفيرة ولكنها غير كافية للتنمية، موارد كافية للتمويل الاقراضي للتعليم العالي بدل التمويل المجاني:

اولا: التمويل الذاتي للتعليم واطلاق قروض الدراسة للعراقيين: تدعو نتائج البحث الى تبني:

1. الكفاءة الاقتصادية في بناء التعليم العالي والبحث العلمي.
2. اطلاق تمويل الدراسة للمراحل الجامعية الثلاث بقروض بلا فوائد، عدا الرسوم الادارية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3. تتعهد الحكومة الالكترونية بضمان التمويل الجامعي للدراسة بدل الإسكان المجاني والتعليم المجاني والانفاق على الدراسة والبحث والتطوير بصندوق التعليم العالي حال الحصول على فرص العمل.
4. اطلاق التشريعات اللازمة لدعم التميز والابتعاث وتطوير واقع التعليم العالي، وتخفيف عبء الأسر.

ثانيا: التواصل العلمي والتجارب

1. يمكن للتعاون بين المؤسسات مثل وزارة الخارجية والمصرف المركزي ووزارتي التجارة والبيئة ان تركز وزارة التخطيط مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ودائرة البحث والتطوير فيها على معالجات الابحاث بالتكليف والدراسات وإسناد الخطط العلمية.
2. الاتصال المباشر لصانعي القرار بالمراكز البحثية لرصانة وانضاج أساليب الاداء ومعالجة مشروعات فعيلة بدل المقترحة.
3. تكليف الباحثين لتقديم الدراسات لرسم تصورات علمية عملية للأنشطة المختلفة.

ثالثا: موازنة للبحث والتطوير تركز على:

1. رفع موازنات البحث العلمي ومشروعات التطوير مع اعداد مجالات التعاون مع الجهات ذات العلاق. الدعم المادي أساس للجودة والاعتمادية والمؤتمرات والندوات والزيارات العلمية.
2. دعم الفرق البحثية التطويرية والميدانية والمختبرية وتحفيز عوائدها.
3. اعادة نظام الساعات البحثية الاضافية حسب النصاب.
4. دراسة توفير متطلبات النشر في المجلات العالمية المصنفة.
5. دعم نشاطات طباعة النشر والتأليف.

رابعا: الكادر العلمي والوظيفي

1. تعزيز التخصصات الموجودة والمطلوبة حسب الملاك والخطة التشغيلية والملاك الوظيفي
2. تعزيز الابتعاث بشكل مدروس مع الشراكات العالمية والنشر المشترك.
3. رفع التعليمي والبحثي، والتحول الى اللغة الإنكليزية في التدريس والنشر والاستضافات.

خامسا: التعاون المشترك مع الاقسام واستثمار الامكانيات البحثية

1. دعم وتحفيز التفرغ للبحوث مع استمرار للتفرغ بين مراكز البحوث واقسام التعليم.
2. اشراك المركز في التدريس الاشراف على الرسائل وبحوث التخرج والمناقشات العلمية والتقييم بحسب الاختصاص والتفاعل المشترك، وتيسير التفرغ العلمي في المراكز.

عدم احتساب البحوث المنجزة في تقييم الاداء والمعيار هو النشر باستثناء المسجلة والمشاركة بالمؤتمرات والندوات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6. قائمة المراجع:

- **المؤلفات**

البو شيخي، عز الدين (2017)، آفاق تطوير البحث العلمي في الجامعات العربية في ضوء تجارب دولية رائدة، في: مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجامعات والبحث العلمي في العالم العربي، الضعاين، قطر، 570ص، (يتبع الرابط).

المهداوي، وفاء جعفر أمين وفلاح خلف علي الربيعي وأحمد سامي المعموري (2020)، في: مركز الرافدين للحوار العراق 2020-التقرير الاستراتيجي، المحور التاسع، 219-239، (يتبع الرابط).

أموزاي، علي (2023)، "ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي: تكييف الجامعة مع تقلبات السوق والمقاولة، المدرسة والجامعة من منظور أرباب العمل ومؤسساتهم، جامعة عبد المالك السعدي، مارتيل- تطوان، 1-6، أطاك المغرب: (يتبع الرابط).

عطوان، خضر عباس (2017)، الجامعات العراقية والعلوم الاجتماعية: التدريس والبحث العلمي بين معضلات الواقع ومتطلبات الجودة"، في: عائشة التايب وآخرون، الجامعات والبحث العلمي في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 410-443 (يتبع الرابط)

علي، نوفل قاسم (2021)، تقهقر التعليم بين الدور التنموي والتراجع الاقتصادي، المؤتمر الدولي التاسع: "العراق بعد عام ٢٠٠٣: الدولة، المجتمع، الاقتصاد، القانون، العلاقات الخارجية: التحديات والفرص، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٧-٢٨/6.

علي، نوفل قاسم (2008)، اولويات الاصلاح الاقتصادي: الاستراتيجية الجديدة والتغيير المطلوب في العراق، في: حنا عزو بهنان (تحرير)، وقائع وبحوث الندوة العلمية 28 لمركز الدراسات الاقليمية، سلسلة شؤون اقليمية 19، 12 آذار، 53-69.

Romer, P M, (1989), human capital and growth: theory and evidence'', NBER Working Paper Series, working paper No. 3173,1-51; Romer, P M, (1986), "increasing returns and long run growth", journal of political economy, 97(5).

UN-Department of Economic and Social Affairs and Sustainable Development (2023), Global Sustainable Development Report, GSDR 2023, :The Future We Want, The 2030 Agenda for Sustainable Development and the 17 associated Sustainable Development Goals (SDGs): (Follow Link).

World Bank, (2021), Iraq Human Development, Addressing the Human Capital Crisis- A Public Expenditure Review for Human Development Sectors in Iraq, Public Disclosure Authorized, 1-140. (Follow Link)

- **الأطروحات:**

تمام، عبدالرحمان (2022)، نظام المحاصصة السياسية وتأثيره على انتشار الفساد: دراسة حالة العراق من 2003 الى 2021، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (يتبع الرابط).

- **المقالات:**

كاظم، كامل علاوي (2021)، اصلاح التعليم العالي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 1-12 (يتبع الرابط).

ري، إسراء علاء الدين (2009)، التعليم العالي في العراق، الواقع والتحديات، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، 11/1 (يتبع الرابط).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

محمود، صابرين طاهر و ازهار شمران جبر (2022)، الجامعات الاهلية والجامعات الحكومية دراسة مقارنة، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية، 18(4)، 1259-1275.

السرحان، حسين احمد دخيل (2014)، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة جامعة أهل البيت عليهم السلام، 1(16)، 138-155. (يتبع الرابط)

سلمان، احمد عبد الرزاق، 2015، اصلاح التعليم العالي في العراق مدخل استراتيجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 7(13)، 260–293 .

كبيش، فاطمة حسن و انور محسن صكب (2022)، واقع وتطور التعليم الجامعي في العراق وعلاقته بالتنمية الاقتصادية للمدة 2014-2018، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، 14(45)، 171-194.

الماشي، مجبل علوان (2009)، التحديات والتحولات التي يشهدها التعليم العالي في المرحلة الراهنة وسبل مواجهتها (2009)، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، 1(35)، 122-152.

الشمري، مايح شبيب و علي جمزة جياد (2018)، الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة 1985-2015)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، 23(12)، 1-47.

جمال، هبة (2021)، السياسات التعليمية بإيران واسرائيل: بين التعددية ومحاولات بناء الهوية، مجلة السياسة والاقتصاد، 3(12)،1-40.

عبد النبي، هدى احمد ابراهيم (2021)، العلاقة بين الاستثمار في التعليم وخصخصة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية لجودة التعليم، 7(2)، 1-30. (يتبع الرابط).

حسين، مناضل عباس (٢٠٠٨)، التمويل الذاتي للتعليم العالي في العراق والوطن العربي بالتركيز على تجربة الجامعة المستنصرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (جامعة كربلاء)، 6(18)، 1-28. (يتبع الرابط)

بو طورة، فضيلة ونوفل سمايلي وعلاء الدين الوافي (2022)، تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير البنية التحتية للتعلم الإلكتروني والارتقاء بجودة التعليم العالي في ظل التحليل الرقمي، مجلة العلوم الإدارية العراقية، 2(4)، 1-22.

يوسفي، آمال و يامن بلمرداسي (2020)، آليات التعاون العربي في مجال التعليم العالي، مجلة العمارة والفنون والعلوم الانسانية، عدد خاص، 1074-1084. (يتبع الرابط)

الطائي، جعفر حسن جاسم (2023)، جودة مخرجات التعليم العالي ودورها في سد احتياجات سوق العمل نحو تنمية مستدامة في التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، 95، 308-322. (يتبع الرابط)

ضمايرة، جيهان و روان ضمايرة (2020)، الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2020، 8(3)، 179- 200. (يتبع الرابط).

الحسيني، احمد خليل حسن (2011)، مقومات وطرق اصلاح التعليم العالي في العراق، جامعة بابل، المكتبة المفتوحة، 5/26 (يتبع الرابط).

السعدي، عواطف نصيف و رنا زهير طوبيا خامس (2022)، تمكين المرأة في قطاعي الحماية والاجتماعية والتعليم العالي للوصول الى عالم مستدام، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد 70، 288-307.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

البرهمي، انتصار جبريل (2022)، مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا، جامعة مصراطة - ليبيا، كلية العلوم والتقنيات الطبية طرابلس، (يتبع الرابط).

المسهلي، أمة الله دحان (2021) درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية جامعة حجة نموذجاً، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة حجه، 38(1.2)، 248- 287 (يتبع الرابط).

سي الطيب، فاطمة الزهراء(2020)، التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر من اجل تحقيق تنمية وطنية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 17(عدد خاص)، الجزائر-الآفاق الاقتصادية، 66-68.

جمعة، سالم محمد الزين و عبد الرحمن أحمد عبدالله (2020)، واقع التعليم العالي التقاني في السودان ومدى علاقة مخرجاته باحتياجات سوق العمل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 21(4)، 1-16. (يتبع الرابط).

ميالة، بطرس و هناء علي القريشي (2014)، مصادر التمويل والإنفاق الحكومي في قطاع التعليم العالي في العراق التحديات والحلول المقترحة (2010-2012)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 12(41)، 6-33.

نعمة، مناف مرزة و علاء عباس داخل (2019)، استراتيجيات تمويل التعليم وإمكانيات التحول نحو الجامعة المنتجة وتحقيق التكامل في سوق العمل تجارب مختارة مع أشاره الخاصة للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 17(61)، 62-86.

العتيبي، حسناء بلج (2018)، تجارب بعض الدول المتقدمة-أمريكا-بريطانيا-اليابان-استراليا في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 2(25)1-31. (يتبع الرابط)

القيسي، هناء محمود (2008)، استراتيجية التعليم العالي حول دور الجامعة في بناء الإنسان في ضوء رؤية مستقبلية، مجلة كلية التربية الاساسية، 11(52-55)،247-270. (يتبع الرابط).

Jawad, Saad N. and Sawsan I. al-assaf (2014), The higher education system in Iraq and its future, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, University of London, 8(1), 55-72..

Kaghed, Nabeel & Ahmed Dezaye (2009), Quality Assurance Strategies of Higher Education in Iraq and Kurdistan: A Case Study, 71-77.

Sutin, Stewart E. (2018), Reforming higher education from within: Lessons learned from other mature sectors of the economy, International Journal of Educational Development, 58, Jan. 2018, 18-25, (Follow Link).

Mahmud, Sabah Faihan (2013), The Higher Education In Iraq Challenges And Recommendations, Journal of Advanced Social Research,3(9), 255-264. (Follow Link)

Tilak, Jandhyala B. G. (2020), Dilemmas in Reforming Higher Education in India, Higher Education for the Future 7(1), 54–66. (Follow Link)

Sutin, Stewart E. (2018), Reforming higher education from within: Lessons learned from other mature sectors of the economy, International Journal of Educational Development, 58, Jan. 2018, 18-25. (Follow Link).

- **مواقع الانترنيت**

Ministry of Higher Education and Scientific Research of Iraq, Mohesr (2021), 20/10, (Follow Link).

البنك الدولي (2023)، البيانات، (يتبع المصدر).

الجامعة الامريكية في بيروت (2023)، يوني شيب، (يتبع الرابط).

جامعة القاهرة الحكومية (2023)، موقع جامعة القاهرة، (يتبع الرابط).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حسين، أحمد خضير (2022)، تمويل التعليم العالي في ضوء التجارب الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة اصدارات مستقلة في علم الاجتماع، 1-15، (يتبع الرابط)

الربيعي، محمد (2015)، ورقة إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، بكوميديا، 15 آب، (يتبع الرابط).

الربيعي، محمد (2021)، هل من جودة في التعليم العالي العراقي؟، صحيفة المدى، 10-4، (يتبع الرابط).

الربيعي، محمد (2022)، التخلف والاهمال يصيب نظام التعليم العالي في العراق، شفق نيوز، 12-10، (يتبع الرابط).

الربيعي، محمد (2023)، ما هي عملية بولونيا الأوروبية وفوائدها لجامعاتنا العراقية؟ شفق نيوز، 1/5، (يتبع الرابط).

عبد الله (2021)، اياد حسين، وحدة المعرفة رؤية مستقبلية للتعليم، محاضرة لجامعة النهرين، بغداد، 6/26.

عبد الله، إياد حسين (2022)، لماذا لا يمكن اصلاح نظام التعليم العالي الآن في العراق؟ 8-11: (يتبع الرابط).

عكير، عادل صالح (2021)، رفع جودة مخرجات التعليم العالي لتطوير سوق العمل الليبي، المعهد العالي للعلوم والتقنية / غريان- جامعة بنغازي، (يتبع الرابط).

علي، نوفل قاسم (2022)، مذكرة داخلية لغرض الدراسة، خلاصة رؤية اقتصادية، جامعة الموصل.

مجيد، هند يوسف (2023)، دور المرأة في التعليم العالي والتميز الجامعي العراق نموذجا، موقع جامعة القلم، 3، (يتبع الرابط).

مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (2021)، التعليم في العراق: الواقع والطموح، (يتبع الرابط).

المؤسسة العراقية لبحوث ودراسات التنمية والتحليل، ارفاد (2023)، منظمة غير حكومية، (يتبع الرابط).

موسى، بكرى الطيب (2022)، العلاقة بين مخرجات التعليم العالي الأهلي وسوق العمل في السودان، جامعة العلوم و التقانة، (يتبع الرابط).

وزارة التخطيط العراقية (2019)، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، بغداد، ، ص15. (يتبع الرابط).

وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، (يتبع الرابط).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2021)، آخر قرارات وزارة التعليم العالي 2021، الخطابات الرسمية المنشورة (يتبع الرابط)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2022)، نظام تعليمي جديد هو الأول في العراق، بغداد، 12-12:(يتبع الرابط).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2023)، قرارات اصلاح التعليم العالي في العراق 2000-2023، موقع الخطابات الرسمية المعلنة، العراق (يتبع الرابط) وموقع الخطابات الرسمية الصريحة (الرابط المخصوص).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام العبور (2021)، الوثيقة 12144 في 10/14، (يتبع الرابط).

وزارة العدل العراقية (2023)، الوقائع العراقية، العدد 4726، 72، 6/26.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)